Document: EB 2007/92/R.24
Agenda: 12(b)(ii)
Date: 30 October 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية مدغشقر من أجل

برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Benoît Thierry
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2234 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.thierry@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

أولاً – البرنامج **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 5

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ والشراكات 5

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 7

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني **8**

ثالثاً – التوصية **8**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية مدغشقر من أجل برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية، على النحو الوارد في الفقرة 37.

خريطة منطقة البرنامج

مدغشقر

برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية

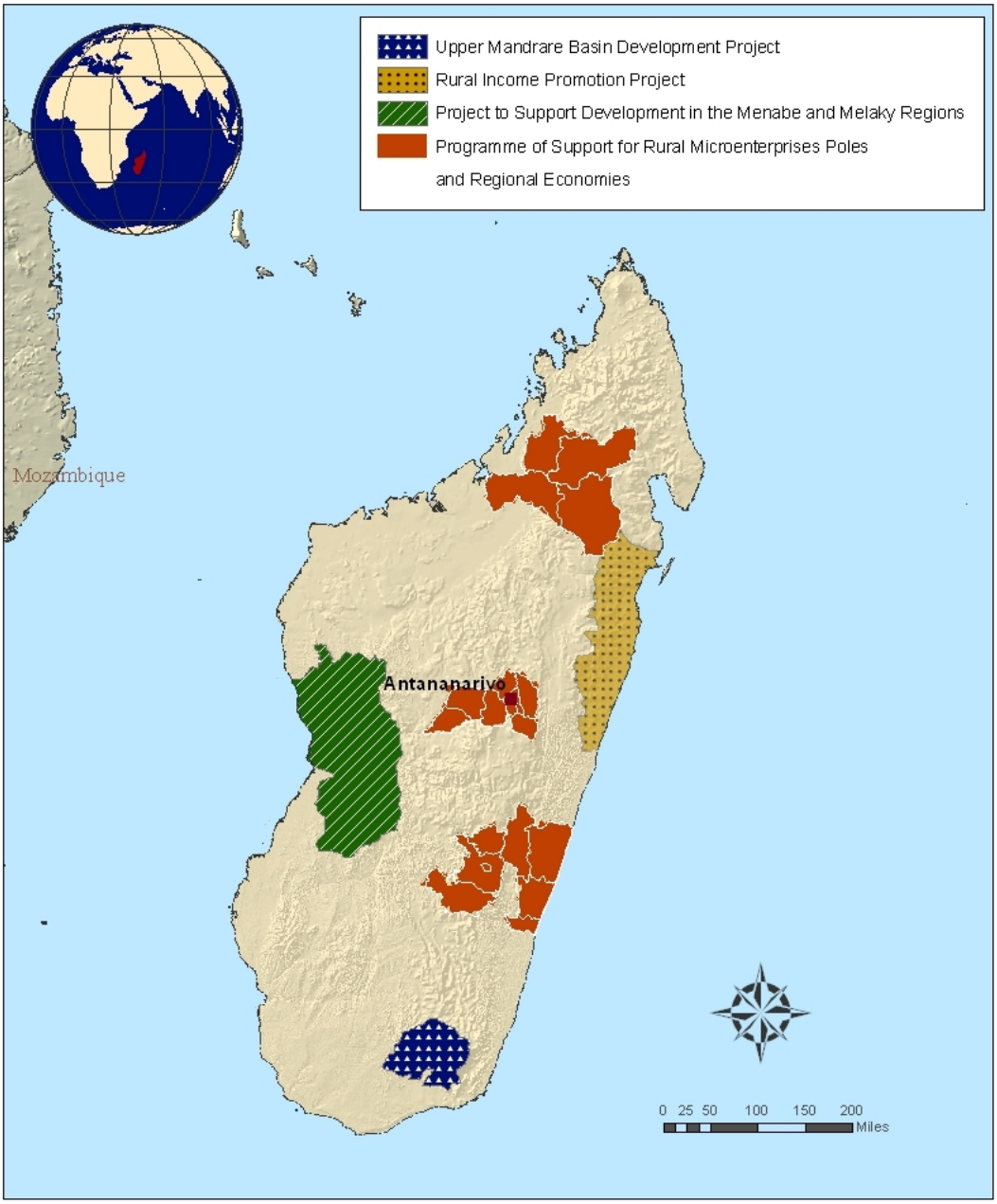

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية مدغشقر

برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية مدغشقر
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة اتحاد الغرف التجارية والصناعية
التكلفة الكلية للبرنامج:	30.30 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	11.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 17.70 مليون دولار أمريكي تقريباً)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	0.19 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.29 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، مع تحمل رسم خدمة يساوي ثلاثة أرباع واحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (لم يتأكد بعد)
قيمة التمويل المشترك:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية: 5 ملايين دولار أمريكي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: 0.60 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	قرض ومنحة
مساهمة المقترض:	4.51 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.20 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	تحت الإشراف المباشر للصندوق

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية مدغشقر من أجل برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية

أولاً – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- في 2006 كان ترتيب مدغشقر الثالث والأربعين بعد المائة (الخمسين بعد المائة في 2004) من بين 177 بلدا مدرجة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحتل البلد مساحة تبلغ 000 580 كيلو متر مربع، وفي يوليو/تموز 2007 قدر عدد السكان الذي تضاعف فيما بين 1975 و2000 بـــ 19.6 مليون نسمة منهم 85 في المائة يعيشون في مناطق ريفية. والزراعة هي الدعامة الأساسية لاقتصاد البلد إذ يعمل فيها 80 في المائة من الأسر وتمثل 27 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ورغم إمكانيات القطاع التي لا شك فيها، فإن أداءه السيئ هو أحد الأسباب الرئيسية للفقر الريفي. ويعد العمل الحرفي نشاطا هاما في مدغشقر إذ يشتغل به 000 800 1 مشروع تقريباً. والقطاع ذو صبغة غير رسمية في 85 في المائة منه، وهو يسهم بنسبة 15 في المائة في إجمالي الناتج المحلي، مع قيمة مضافة بلغت 150 مليون دولار أمريكي في 2003 أي ما يعادل 80 دولارا أمريكيا لكل مشروع من المشروعات الصغرى.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضا بشروط تيسيرية للغاية قيمته 11.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 17.8 مليون دولار أمريكي تقريباً)، ومنحة قيمتها 0.19 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.29 مليون دولار أمريكي) لتمويل برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات التي حُدّدت لمدغشقر في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 32.3 مليون دولار أمريكي على مدى دورة النظام 2007–2009. وهذه المساعدة هي الأولى من قرضين سيقدمان في نطاق الدورة الحالية.

الصلة بالنهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

4- صمم البرنامج تمشيا مع أولويات البرنامج الوطني للتنمية الريفية الذي يتضمن ثلاثة توجهات رئيسية: (i) تطوير سلاسل القيمة؛ (ii) تعزيز الخدمات؛ (iii) دعم المشروعات. وهو يتمشى أيضا مع أولويات

البرنامج الوطني لدعم القطاع الخاص فيما يتعلق بإصلاح السياسات لتحسين المناخ الاستثماري؛ وتنمية الصناعة الزراعية، والسياحة وقطاع الحرف؛ والترويج للمشروعات.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

5- تم الوصول إلى نقطة الإنجاز في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2004. وتبلغ قيمة تخفيف عبء الديون المقدم من جهات الإقراض متعددة الأطراف في إطار تحسين مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 357 مليون دولار أمريكي من إجمالي الدين البالغ 3.053 مليون دولار أمريكي.

6- ومنذ 1979 مول الصندوق 11 مشروعا في مدغشقر تبلغ قيمتها الإجمالية 126 مليون دولار أمريكي.

تدفق الأموال

7- ستحول الأموال المقدمة من الصندوق على مدى فترة التنفيذ الممتدة لسبع سنوات عن طريق حساب خاص محدد بالدولارات الأمريكية يفتحه المقترض في مصرف تجاري يرتضيه الصندوق. وسيصرح لممثلي وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك واتحاد الغرف التجارية والصناعية بإدارة وتشغيل الحساب الخاص الذي ستتدفق منه الأموال إلى حساب البرنامج وخمسة حسابات فرعية تحدد بالأرياري في كل من الأقاليم التي يشملها برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية.

ترتيبات الإشراف

8- سيخضع البرنامج للإشراف المباشر للصندوق مع شريكيه المشاركين في التمويل أي صندوق الأوبك للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية .

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

9- لا توجد استثناءات.

التسيير

10- ستقام منذ البداية لجان توجيهية إقليمية ووطنية. وسيتم توريد السلع والخدمات على أساس تنافسي وطبقا للمبادئ التوجيهية للصندوق. وستخضع حسابات البرنامج لمراجعات سنوية يجريها مراجعو حسابات مستقلون. وسيتم تعيين موظفي البرنامج على أساس تنافسي وسيخضعون لاستعراض أداء سنوي.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

11- طبقا لسياسة الاستهداف في الصندوق، فإن أهداف البرنامج الأساسية ستكون هي المشروعات الصغرى الريفية التي يقل عدد الموظفين فيها عن خمسة والمشروعات الصغيرة الريفية التي يعمل فيها ما بين

خمسة وخمسة عشر موظفا وتشترك في مجموعات وسلاسل للقيمة تشمل ما مجموعه 000 48 مشروع.

نهج الاستهداف

12- سيشمل البرنامج خمسة أقاليم – أنالامانغا، وإيتاسي، وماتسياترا العليا، وفاتوفافي، وصوفيا – تم انتقاؤها من الأولويات الإقليمية المحددة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية على أساس: (i) المستويات النسبية للفقر الريفي؛ (ii) الكثافة السكانية وعدد المشروعات الريفية الصغرى القائمة؛ (iii) التكامل مع العمليات الإنمائية الأخرى. وسيجري داخل هذه الأقاليم انتقاء بعض سلاسل القيمة لمزيد من التقوية على أساس إمكانياتها الإنمائية والأثر المتوقع لها على أفقر الأسر.

المشاركة

13- سيعزز البرنامج قدرات المشروعات الريفية الصغرى القائمة في سلاسل القيمة للنمو الزراعية وغير الزراعية، وذلك عن طريق استخدام خدمات تنمية الأعمال. وسيتولى تقديم هذه الخدمات مقدمو خدمات خارجيون تم اعتمادهم مسبقا وسيوفرون طائفة من خدمات الدعم غير المالي والتدريب المناسبة لاحتياجات المشروعات الصغرى (كما تحدد أثناء عملية التحقق التشاركية). وسيدعم ذلك عن طريق زيادة فرص الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المقدمة من أدوات شتى للتمويل مناسبة للاحتياجات الاستثمارية لدى المشروعات الريفية الصغرى. يضاف إلى ذلك أن البرنامج سيساعد في تنظيم المجموعات وسلاسل القيمة التي تحدد كقطاعات للنمو وترتبط بأقطاب النمو الإقليمية. وعلاوة على التقدير التشاركي سيساعد البرنامج الشباب والكبار على أن يدخلوا سوق الوظائف وينشئوا عندما يأتي الأوان مشروعاتهم الريفية الصغرى، وذلك عن طريق التدريب المهني والتلمذة المناسبة.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

14- غاية البرنامج هي زيادة دخول الفقراء الريفيين عن طريق توطيد المشروعات الريفية الصغرى على المستويين المحلى والإقليمي. أما الأهداف المحددة فهي: (i) إنشاء ودعم شبكة من المنظمات المهنية والمحورية لتلبية الاحتياجات الإنمائية للمشروعات الريفية؛ (ii) المساهمة في صياغة سياسة وطنية وإطار مؤسسي دعما لتنمية المشروعات الريفية الصغرى؛ (iii) تحسين قدرة المشروعات الريفية الصغرى على التنافس بغية تعزيز أداء المجموعات وسلاسل القيمة في نطاق الأقطاب الاقتصادية الإقليمية؛ (iv) تمكين منظمي المشروعات من الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية وغير المالية المستدامة في سياق موائم من إدارة المخاطر؛ (v) تهيئة بيئة مشجعة لتحديث سلاسل القيمة الريفية.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

15- ستساهم أنشطة البرنامج في تنويع الاقتصاد الريفي والحد من الفقر كما هو متوقع في خطة عمل مدغشقر. ومن المتوقع للبرنامج عند إنجازه أن يكون قد مكن اتحادات المشروعات الصغرى من تقديم

خدمات تنمية الأعمال إلى أعضائها وتعزيز سلاسل القيمة. يضاف إلى ذلك أن البرنامج سيدعم الحكومة في وضع سياسات مشجعة مخصصة للمشروعات الصغرى والمشروعات الصغيرة الريفية.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

16- الهدف الاستراتيجي الذي يتوخاه الصندوق في مدغشقر، كما وصف في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2007–2012 هو "تعزيز التنمية الإقليمية المناصرة للفقراء باستخدام نهج شاملة للتأكد من أن المنتجين الضعفاء يمكنهم الإفادة من النمو الاقتصادي الريفي وتحقيق سبل أفضل للعيش." ويتمشى هذا الهدف مع الأولوية الرئيسية للحكومة (الواردة في خطة عمل مدغشقر) فيما يتعلق بالحد من الفقر الريفي، وهي النهوض بأقطاب النمو الإقليمي التي تتمركز حول سلاسل القيمة الاستراتيجية وترتكز على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد أدت هذه الشراكة إلى استهداف أكثر سلاسل القيمة والمجموعات نشاطا بوصفها محركات توزيعية للنمو.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

17- صمم البرنامج تمشيا مع أربعة من التوجهات الخمسة ذات الأولوية في خطة عمل مدغشقر فيما يتعلق بالتنمية الريفية: (i) تنويع وحماية الأنشطة الاقتصادية الريفية؛ (ii) تعزيز القيمة المضافة للقطاع الزراعي والترويج للأعمال الزراعية؛ (iii) تحسين فرص الوصول إلى الائتمان في المناطق الريفية؛ (iv) تعزيز الاندماج الريفي في اقتصاد السوق. وهو يتمشى أيضا مع أولويات البرنامج الوطني لدعم القطاع الخاص فيما يتعلق بالإصلاحات السياساتية لتحسين المناخ الاستثماري؛ وتطوير الصناعة الزراعية والسياحة وقطاع الحرف؛ والترويج للمشروعات الريفية (المشروعات الصغرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة).

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

18- تعمل الحكومة مع شركائها الإنمائيين على نحو وثيق، وتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تنفيذ الإعلان بشأن فعالية المعونة. والصندوق عضو في مجموعة الجهات المانحة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي والبيئة. وهو يساهم في تمويل الذراع التنفيذية للمجموعة، أي أمانة جهات التمويل المتعددة التي تسهل تبادل المعلومات بين جهات التمويل وتساعد على تحديد مواقف مشتركة. وقد أقيمت شراكات محددة للبرنامج: (i) بشأن المساعدة التقنية مع وكالات الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيما يتعلق بالتمويل الريفي)؛ (i) بشأن البنى التحتية مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية (بمشاركة في التمويل تبلغ قيمتها 5 ملايين دولار أمريكي) والبنك الدولي (تمويل مواز قيمته ثلاثة ملايين دولار أمريكي).

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

19- تبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج 30.305 مليون دولار أمريكي. وهناك خمسة مكونات للبرنامج: (i) تحديد وتعبئة المشروعات الريفية الصغرى (21 في المائة)؛ (ii) تقديم خدمات تنمية الأعمال للمشروعات الريفية الصغرى والتدريب المهني (28 في المائة)؛ (iii) التمويل الريفي وإدارة المخاطر (17 في المائة)؛ (iv) البنى الأساسية للأسواق والاستثمارات التشجيعية (26 في المائة)؛ (v) الرصد والتقييم، وإدارة المعرفة والاتصالات (9 في المائة).

فئات النفقات

20- هناك ست فئات للنفقات: (i) البنى الأساسية (19 في المائة)؛ (ii) المعدات (5 في المائة)؛ (iii) التدريب (37 في المائة)؛ (iv) مقدمو الخدمات (4 في المائة)؛ (v) صندوق الائتمان (18 في المائة)؛ (vi) تكاليف التشغيل (17 في المائة).

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

21- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك هي الوكالة القائدة للبرنامج. وستقام لجان توجيهية وطنية وإقليمية. وستكون اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والقطاع الخاص والتجارة مسؤولة عن التنسيق التقني. وسيتولى تنفيذ البرنامج اتحاد الغرف التجارية والصناعية، وهو كيان فريد من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ويتمتع بأربعين سنة من الخبرة.

مسؤوليات التنفيذ

22- ستشغل أنشطة البرنامج فروع اتحاد الغرف التجارية والصناعية في كل من الأقاليم الخمسة مع المديريات الإقليمية للوزارات المشتركة واتحادات القطاع الخاص. وستقام على مستوى المقاطعات مراكز تجارية جامعة لدعم خدمات المشروعات الريفية الصغرى وتسهيل تقديم خدمات تنمية الأعمال على يدي شركات تقديم الخدمات.

دور المساعدة التقنية

23- سيتلقى البرنامج المساعدة من الخبراء التقنيين الوطنيين والدوليين والوكالات المتخصصة.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

24- ستتم الموافقة على اتفاقية المشاركة في التمويل مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية بالنسبة للمكون الخاص بالبنى الأساسية في مارس/آذار 2008. وسيقدم الصندوق مرفقا لإعداد البرنامج من أجل التقدم بأنشطة الاستهلال، وسيكون متاحا عند موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على البرنامج.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

25- يبلغ إجمالي تكاليف البرنامج 30.30 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات. وسيمول الصندوق القرض البالغ 17.7 مليون دولار أمريكي والمنحة البالغة 0.29 مليون دولار أمريكي (59 في المائة). وستقدم الحكومة 4.51 مليون دولار أمريكي (15 في المائة)؛ ويقدم المستفيدون 2.20 مليون دولار أمريكي (7 في المائة)؛ ويقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية 5 ملايين دولار أمريكي (17 في المائة)؛ ويقدم صندوق الأمم المتحدة لتنمية المشاريع الإنتاجية 0.6 مليون دولار أمريكي (2 في المائة).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

26- الفوائد الرئيسية ستكون كما يلي: (i) زيادة في الإنتاج عن طريق النمو في سلاسل القيمة؛ (ii) تحسين مواقع الأسواق بالنسبة للمبيعات وإمدادات المدخلات؛ (iii) زيادة فرص الوصول إلى خدمات التمويل طويلة الأجل. ويستهدف البرنامج 000 27 مستفيد مباشر بما في ذلك 000 20 مشروع من المشروعات الريفية الصغرى القائمة و000 7 شاب وشخص راشد مرشحين لاستهلال مشروعات (وسيفيدون من التدريب المهني). وستستفيد المشروعات الريفية الصغرى المستهدفة والبالغ عددها 000 18 من الدعم الائتماني، كما سيستفيد 000 9 مشروع من الدعم والتدريب في الإدارة والتسويق. إضافة إلى ذلك، سيستفيد 000 21 من المشروعات الريفية الصغرى بطريقة غير مباشرة من التأثير على الأسواق والمنافذ في سلاسل القيمة والمجموعات في الأقاليم الخمسة للنشاط. وبناء على ذلك سيفيد من البرنامج على نحو مباشر أو غير مباشر ما يقرب من 000 48 مشروع ريفي (منها 50 في المائة يديرها نساء).

الجدوى الاقتصادية والمالية

27- سيتم إنشاء ما يقدر بـــ 500 50 وظيفة على أساس افتراضات النمو في حالة المشروعات الريفية الصغرى، والمشروعات المستهلة والعمال المأجورين الذين يتلقون تدريبا في محو الأمية. وبناء على الافتراضات الواردة أعلاه قدر معدل العائد الداخلي الاقتصادي بنسبة 18.4 في المائة.

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

28- سيتولى البرنامج تنفيذ إدارة المعلومات والاتصالات والمعرفة في إطار مكون خاص بها. وسوف يتضمن ذلك حملات للتوعية بالأهداف والخدمات يعقبها بناء القدرات لدى مقدمي خدمات الاتصالات وتعزيز وسائط الاتصالات الريفية (الإذاعة والتلفزيون المحليين)، والاستفادة من تجارب المشروعات بالإضافة إلى تعزيز النتائج وتعميمها (نشرة المشروعات الريفية الصغرى، وصفحات الإنترنت).

الابتكارات الإنمائية التي سيعززها البرنامج

29- سيعتمد البرنامج على النهج الابتكارية التالية: (i) إتاحة خدمات تنمية الأعمال للفقراء الريفيين؛ (ii) إنشاء المراكز التجارية الجامعة على صعيد المقاطعات بدلا من قصرها على المستوى الوطني كما هو حادث حاليا؛ (iii) توفير التدريب المهني والتلمذة من خلال مقدمي الخدمات القائمين؛ (iv) إجراء التجارب على مكون التمويل الريفي مع توفير التأمين الصغري والتخفيف من المخاطر؛ (v) ربط المشروعات الصغرى – وهو ابتكار هام – بالمجموعات التي يتوقع لها أن تتطور فتصبح سلاسل عصرية للقيمة تدمج في أقطاب النمو الإقليمية.

نهج توسيع النطاق

30- سيوسع البرنامج نطاق الأنشطة عن طريق تمكين اتحادات المشروعات الصغرى من إدارة سلاسل القيمة وتولي إدارة خدمات تنمية الأعمال والتعاقد مع مقدمي الخدمات.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

31- هناك خطران رئيسيان متوقعان: (i) الخطر الناجم عن تولي القطاع العام تطوير القطاع الخاص: للتخفيف من هذا الخطر يتم التعاقد على إدارة البرنامج من الباطن مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية، وهو كيان يقوم على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ (ii) الخطر الناجم عن جمع المشروعات الكبيرة لفوائد البرنامج على حساب المشروعات الريفية الصغرى: للتخفيف من هذا الخطر، وبالإضافة إلى الأنشطة المخصصة لهذه المشروعات، ستكفل اتحادات المشروعات والمنصات الاستشارية مشاركة صغار أصحاب المصالح.

التصنيف البيئي

32- تنفيذا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، فقد صنف البرنامج كعملية في إطار الفئة باء نظرا لأن من غير المرجح أن يكون له أي أثر بيئي سلبي كبير. وليس هناك إذن ما يستدعي إجراء تقدير بيئي كامل.

كاف – الاستدامة

33- ستعزز استدامة البرنامج عن طريق: (i) تنفيذ الأنشطة على مراحل في كل إقليم: الاستهلال (سنتان)؛ والتطوير (أربع سنوات)، واستراتيجية الانسحاب (سنة واحدة)؛ (ii) الإبقاء على مخرجات المشروعات في سلاسل القيمة واتحادات المشروعات كعمليات ومؤسسات باقية.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

34- ستتشكل اتفاقية لتمويل البرنامج بين جمهورية مدغشقر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها بهذه الوثيقة كملحق.

35- إن لجمهورية مدغشقر بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

36- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكامَ اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً – التوصية

37- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يُقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها أحد عشر مليوناً وستمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 650 11 وحدة حقوق سحب خاصة)، يستحق سداده في أو قبل 15 أغسطس/آب 2047 ويتحمل رسم خدمة يساوي ثلاثة أرباع واحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة، على أن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق منحة إلى جمهورية مدغشقر بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائة وتسعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 190 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 27 سبتمبر/أيلول 2007)

الرصد والتقييم

1- (أ) يقام نظام الرصد والتقييم في البرنامج بغية توفير المعلومات والتحليلات المفيدة لتوجيه تنفيذ البرنامج وإتاحة الموارد البشرية والمالية الكافية لذلك الغرض. ويقام النظام في مستهل البرنامج ويدمج في نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وتتاح المعلومات الصادرة عن النظام للسلطات من أجل دعم استعراض نتائج البرنامج واتخاذ القرارات المنسقة الرامية إلى تحسين الأداء.

(ب) يكون نظام الرصد والتقييم المستخدم تشاركيا ويعمل كأداة إدارية حقيقية. وتستخدم تقارير الرصد والتقييم كعنصر أساسي في التصديق على عمل مقدمي الخدمات وتقييم أدائهم في التعاون مع البرنامج.

(ج) تكون مصادر المعلومات بالنسبة لنظام الرصد والتقييم هي: (i) صحف وقائع الرصد والتقييم الصادرة عن خبراء الأعمال الاستشاريين بشأن المشروعات الريفية الصغرى؛ (ii) صحف وقائع الرصد الصادرة عن مقدمي الخدمات؛ (iii) التقارير المتعلقة بحلقات عمل الرصد والتقييم التشاركية مع المستفيدين بالإضافة إلى المنصة الاستشارية وحلقات عمل دعم سلاسل القيمة؛ (iv) التقارير الصادرة عن المكاتب الميدانية والفريق الوطني للبرنامج/المراكز التجارية الجامعة على الصعيد الوطني؛ (v) التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الشريكة؛ (vi) تقديرات الأثر والمسوح المرجعية التي تجريها الشركات أو المؤسسات الاستشارية أو خبراء استشاريون مستقلون؛ (vii) تقارير الرصد والرقابة الإدارية الداخلية الصادرة عن الفريق الوطني للبرنامج/المراكز التجارية الجامعة على الصعيد الوطني؛ (viii) التقارير المتعلقة ببعثات الإشراف التي يصدرها الصندوق والمؤسسات الوطنية المعنية بما في ذلك وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، ووزارة الاقتصاد والتخطيط والقطاع الخاص والتجارة، ووزارة المالية والميزانية.

دليل التشغيل

2- عند تسليم الدليل للصندوق للمعلومات والتعليقات يقوم اتحاد الغرف التجارية والصناعية (وكالة تنفيذ البرنامج) بوضع الدليل في صورته النهائية وعرضه على وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك (وكالة البرنامج القائدة) للموافقة.

التأمين على موظفي المشروع

3- يؤمن على موظفي البرنامج من المخاطر الصحية والحوادث طبقا للقواعد التنظيمية السارية في أراضي حكومة جمهورية مدغشقر (الحكومة).

التعيين

4- يعين موظفو البرنامج عن طريق شركة متخصصة للتعيين في إطار طلبات وطنية للعطاءات تنشر في الصحافة الوطنية. ويعين الموظفون على أساس عقود محددة المدة قابلة للتجديد تستبعد كل أشكال

التمييز، طبقا للإجراءات الحكومية الحالية. ويتم تعيين موظفي البرنامج الرئيسيين – أي قائد الفريق الوطني وقادة الأفرقة الإقليمية الخمسة – واتخاذ أي قرار بإنهاء عقودهم بالاتفاق مع الصندوق. ويخضع موظفو البرنامج لتقييمات سنوية للأداء، وقد تنهى عقودهم بناء على نتائج تلك التقييمات. ويخضع تعيين وإدارة موظفي الدعم للإجراءات السارية على أراضي الحكومة.

المساواة

5- غير مسموح بالتمييز بسبب نوع الجنس أو السن أو الانتماء الديني فيما يتعلق بتعيين موظفي البرنامج وذلك تنفيذا للتشريع الساري على أراضي الحكومة. ومع ذلك فإن الحكومة تتعهد، إذا تساوت كل العوامل الأخرى، بأن تعطي الأولوية للمرشحات، وخاصة بالنسبة للمناصب التقنية المتصلة بالبرنامج.

التدليس والفساد

6- تبلغ الحكومة الصندوق على الفور بأية ادعاءات أو مخاوف بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج.

تعليق حق السحب

7- يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب القرض وحساب المنحة في الحالات التالية:

(أ) إذا لم يبدأ سريان اتفاقية التمويل بحلول الموعد المنصوص عليه أو أي موعد آخر يحدد لهذا الغرض؛

(ب) إذا لم يتم إتاحة الأموال النظيرة بالشروط التي يرتضيها الصندوق؛

(ج) إذا أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوقوع ممارسات فساد أو تدليس متصلة بالبرنامج ولم تتخذ الحكومة الإجراء الملائم وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بصورة يقبلها الصندوق؛

(د) إذا تم تعليق دليل التشغيل أو أي بند من بنوده أو إلغاؤه كليا أو جزئيا أو إيقافه أو تعديله على نحو آخر بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا الإجراء قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج.

التعليق في حالة عدم امتثال الحكومة لمتطلبات مراجعة الحسابات

8- يعلق الصندوق حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض وحساب المنحة إذا لم يتلق تقارير مراجعة الحسابات في غضون الأشهر الستة التالية لفترة الستة أشهر المحددة في اتفاقية التمويل.

الشروط السابقة لصرف القرض

9- (أ) لا يجوز صرف أي مبالغ من القرض تحت أي فئة إلا بعد استيفاء الشروط التالية:

(i) موافقة وكالة البرنامج القائدة والصندوق حسب الأصول على خطة العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى؛

(ii) إعداد مشروع دليل التشغيل الذي يحتوي على دليل الإجراءات الإدارية والمالية ودليل الرصد والتقييم، وعرضه على الصندوق؛

(ب) لا يجوز صرف أي مبالغ من القرض فيما يتعلق بالفئتين الثالثة والخامسة إلا بعد استيفاء الشروط التالية:

(i) افتتاح مكتب للغرف التجارية والصناعية بصفة رسمية في كل إقليم من أقاليم النشاط؛

(ii) إنشاء اللجان التوجيهية الإقليمية بمقتضى مرسوم إقليمي.

10- لا توجد شروط سابقة على صرف المنحة.

الشروط السابقة للنفاذ

11- يبدأ نفاذ اتفاقية التمويل عند استيفاء الشروط المسبقة التالية:

(أ) تصديق وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة والقطاع الخاص على اتفاق تنفيذي بين وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة والقطاع الخاص واتحاد الغرف التجارية والصناعية وفقا لشروط تعرض على الصندوق مقدما لعدم الاعتراض؛

(ب) إنشاء اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوزارات واللجنة التوجيهية الوطنية بمقتضى مرسوم؛

(ج) انتقاء قائد الفريق الوطني، وقادة الأفرقة الإقليمية الخمسة، والمسؤول عن المحاسبة للفريق الوطني للبرنامج/المراكز التجارية الجامعة على الصعيد الوطني، والمسؤول عن الرصد والتقييم للفريق/المراكز؛

(د) انتقاء المسؤولين الإقليميين الخمسة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والمسؤولين الإقليميين الخمسة لوزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة والقطاع الخاص، وتخصيصهم للبرنامج؛

(ه) فتح الحساب الخاص وحساب البرنامج وإيداع الأموال النظيرة؛

(و) تقديم الحكومة للصندوق رأيا قانونيا مواتيا تصدره السلطة المختصة داخل أراضي الحكومة ويرتضيه الصندوق شكلا ومضمونا.

Key reference documents

Country reference documents

Madagascar Action Plan (MAP)

Private Sector National Support Programme (PNSP)

National Rural Development Programme (PNDR)

IFAD reference documents

1. COSOP (Dec 2006) : http://www.ifad.org/gbdocs/eb/89/e/EB-2006-89-R-13.pdf

2. BDS Diagnosis in Madagascar – IFAD/GRET October 2006
3. Market linkages and financial sector analysis in Madagascar – IFAD/ICAR October 2006
4. Inception memorandum
5. Formulation main report and working papers : http://workspaces/qepilot/pf/mdg/default.aspx
6. Evaluations:
   - Interim Evaluation: 2005 - Project de Mise en Valeur du Haut Bassin du Mandrare - Rapport d'Evaluation Intermédiaire
   - Interim Evaluation: 2003 - Project PADANE - Rapport d'Evaluation Intermédiaire
   - Rapport principal et annexes
   - Government Portfolio Review May 2006
   - DVD with background documentation on PROSPERER and BDS worldwide available at: http://workspaces/qepilot/pf/mdg/Shared%20Documents/Background%20documents/cd/index.html

Cadre logique

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Hypothèses
Objectif principal Promouvoir l'augmentation des revenus par la consolidation de micro-entreprises rurales (MER) au niveau local et régional	• Amélioration de la situation nutritionnelle dans la zone • Augmentation des revenus par habitant dans la zone	• Stabilité politique • Adhésion des groupes-cibles
Objectifs spécifiques 1. Appuyer un réseau d'organisations professionnelles des MER 2. Contribuer élaboration de la politique nationale d'appui aux MER 3. Améliorer compétitivité MER et appui pôles économiques régionaux 4. Permettre aux MER d'accéder aux services financiers et non-financiers ainsi qu'aux marchés avec une bonne gestion des risques 5. Créer un environnement favorisant la modernisation des filières rurales	• % d'organisations professionnelles (OP) en réunion régulière • % de MER bénéficiant d'appuis d'OP • Promulgation de la politique nationale MER et décrets • % d'augmentation du chiffre d'affaires des MER par filières • % de MER bénéficiant d'appuis financiers et non financiers • % de MER ayant accès aux infrastructures publiques financées • % de MER dans chaque filière accédant aux infrastructures	• Volonté corps de métier et fédérations d'appuyer lesMER • Promotion par les banques de produits à MT/LT pour lesMER • Environnement juridique, financier et fiscal favorable aux affaires
Résultats **Comp. 1 :** Identification, mobilisation des MER/PER et structuration des interprofessions i Les MER/PER ciblées sollicitent l'appui du programme ii Organisations professionnelles répondant aux besoins des MER iii Cadre institutionnel et politique nationale d'appui aux MER élaborée	• Nbre de diagnostics rapides de MER établis (+ 35 000) • Nbre de plans de développement de MER établis (+20 000) • Nbre de plateformes de concertation et d'appui aux filières mises en place • Nbre de forum des PME tenus et nombre de recommandations des fora pris en compte dans la politique nationale	• MER/PER, fédérations intéressées par le programme • Politique spécifique aux MER par le gouvernement
Comp. 2 : Services d'appuis aux MER et formation professionnelle i Les prestataires de services (PSE) sont renforcés et agréés ii Les capacités et la rentabilité des MER sont renforcées iii Les filières et clusters sont développés iv Jeunes et adultes alphabétisés, formés, accompagnés et insérés	• Nbre de PSE formés et agréés (+ 500) • Nbre de MER par session de formation (+20 000) • Nombre MER adhérentes/filières (+15 000) • Nbre alphabétisés (7 000), formés (5 000) et apprentis (8 000) • Nombre MER créées (+ 7 000) et d'emplois trouvés (+5 000)	• Nombre PSE agréés suffisant • PSE ont les capacités requises pour assurer leurs fonctions • Les entreprises locales acceptent des apprentis
Comp. 3 : Finances rurales et gestion des risques i L'accès aux services financiers est facilité ii Les services administratifs locaux sont renforcés iii Secteur financier favorable aux investissements des MER iv Les autorités locales sont appuyées v Les outils de gestion des risques sont améliorés	• Nouveaux membres des points de microfinance (+ 10 000) • Nbre de MER s'étant formalisées • Volume des crédits MT/LT octroyés (par type) (> 6.5 M USD) • Taux de remboursement des crédits MT/LT octroyés (>95%) • • Fonds Partage Risques (effet levier>3 taux perte finale<15%) • Nbre de MER ayant une assurance (> 10% des MER)	• Maîtrise de l'inflation • Réseaux d'IMF ne souhaitent pas s'implanter dans les communes
Comp. 4 : Infrastructures de marchés et investissements i Les infrastructures publiques sont opérationnelles ii Les investissements collectifs de soutien aux filières sont opérationnels et leurs usagers sont formés	• Kms pistes rurales (+100) et voies de raccordement (+110) • Nbre d'autres infrastructures publiques construites (51 unités) • Nbre d'investissements collectifs (374 unités) • Nbre MER utilisant investissements collectifs (> 25%)	• Cofinancement OFID et parallèles non mis en place • Comités de gestion non mis en place
Comp. 5 : Suivi-évaluation, capitalisation, communication i La mise en place des activités est effective ii Le système de suivi-évaluation est opérationnel iii MER disposant d'informations actualisées sur les objectifs et résultats	• Taux de décaissement (FIDA et gouvernement) (100%) • Nbre de PTBA régionaux et nationaux transmis à temps (42) • Nbre d'ateliers participatifs de suivi-évaluation élaborées (14) • Nbre d'études de cas élaborées (60) • Nbre MER touchées par l'information (> 50% MER appuyées)	• Mobilisation fonds de contrepartie • Compétence et motivation personnel retenu • Coopération autorités